ماذا يعني عدم استثمار الـ(١٢٣) مليار دينار المخصصة لاعمار محافظة بابل؟

بابل / مكي محمد رادم

تجسد مواد الدستور التالية واجبات ومهام المجلس المحلي ومجلس التخطيط في المحافظة في دراسة وضع اولويات و(موازنة مقترحات خطة تنمية المحافظة) ومقدرة الاجهزة التنفيذية على تحقيق الاداء الامثل لما تنظمه الخطة لمدة سنة كاملة - ثم تجري مناقشتها مع الوزارات المتخصصة في المركز العام (وزارة التخطيط والمالية والكهرباء والصناعة والبلديات وغيرها) قبل مصادقتها رسمياً.

فقد نصت المادة(١٨) من الدستور على (تخصيص الاقاليم) والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام باعبائها ومسؤولياتها مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها.

اما المادة(١١٩) - ثانياً- وتمنح المحافظات التي لم تنظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة، مواردها وحاجاتها من ادارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية وينظم ذلك بقانون.

ثالثاً - يعد المحافظ الرئيس التنفيذي الاعلى في المحافظة، لممارسة صلاحياته المخول بها من المجلس.

فيما: لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة او اشراف اية وزارة او اية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة.

وقبل المضي في ايضاح ما ترمي اليه هذه المواد من مسؤولية تشير الى ان لبنية الموازنة لاي بلد او اقليم او محافظة ما يسمى بالعجز) وهو تجاوز الانفاق على الايرادات، وقد كان حجم العجز في الموازنة الفيدرالية الكبرى التي كان متوقعاً او متحسباً لها ما يقدربـ(٥٥٧٠) مليار دينار، في ما اذا تحقق انفاق جميع ما هو مقرر في جدول النفقات التشغيلية، والنفقات الاستثمارية العامة للموازنة المذكورة.

لكن الذي حصل حسبما جاء في تصريحات كبار المسؤولين ومنهم السيد وزير التخطيط تلكؤ التنفيذ لمشاريع سنة٢٠٠٦ اي الانفاق بنسب مختلفة لجميع القطاعات الاقتصادية وكان المتوسط العام بنسبة١٥٪.

هنا تبرز حاجة للتميز او لشرح معنى العجز، ففي مفهومه العام يعني زيادة الانفاق على الايرادات، ويبدو أول وهله وكأنه حالة سلبية للموازنة العامة للبلد والموازنة المحلية للاقليم او المحافظة، مما يتوجب علينا التميز بين مفهومين مختلفين للعجز:

١- العجز المالي / المحاسبي وهو زيادة النفقات على الايرادات بغض النظر او البحث عن القطاعات التي جرى فيها الصرف والانفاق، فيما اذا كان الانفاق على قطاعات سلبية في الاقتصاد مثل التسليح والامن وهي قطاعات لا تساهم في التنمية ولا تحقق زيادة في الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي(.CNP)

-2مفهوم العجز الاقتصادي / الاجتماعي: ويقاس كمية وقيمة هذا العجز او ما يسمى هكذا بالعجز (Desicit spending)بنسبة النفقات الاستثمارية (وهي مجموع المبالغ المخصصة للصرف على القطاعات الانتاجية في الصناعة التحويلية والزراعة خاصة تلك المنشآت المعطلة او التي تعمل باقل من طاقتها الانتاجية) الى مجموع النفقات العامة، فالنفقات الاستثمارية هي التي تحقق اثاراً اجتماعية / اقتصادية مثل امتصاص البطالة وزيادة كمية الانتاج في السوق المحلية. فهذا النوع من العجز لفترة معينة، سنة او اثنتان هو من سمات الاقتصادات الحية، الدينامية، التي لها قدرة واضحة وملموسة في استيعاب الاستثمار، ورؤوس الاموال فهو عجز ايجابي (- Positive Deficit)نسمع عنه في عدد من اقتصادات الدول المتعافية والمتقدمة.

ولقد تحدثنا كثيراً عام٢٠٠٦ وما قبله عن حاجة محافظة بابل وقدراتها الواسعة على استيعاب رؤوس الاموال سواء كانت اجنبية ام عربية او رؤوس اموال وطنية، وتوسعنا في تحديد ووصف مجالات الاستثمار بالارقام والتحليل والنسب في عدد من المواقع الاقتصادية الوطنية والمحلية مثل:

- واقع المنشآت الصغيرة تدعو الى الاستثمار.
- الواقع السياحي وامكانياته الكبيرة في جذب الاستثمار.
- الابنية والانشاءات صرفة لجذب الاستثمار
- امكانيات الاستثمار الواسعة في قطاع زراعة بابل
- ابعاد انسانية للاستثمار في القطاع الصحي في بابل.

وغيرها من البحوث والمقالات التي اعتبرت بمثابة دليل عملي وعلمي واستشارة مجانية يشير الى مواقع وحجم ونوع وحاجة الاستثمار والمستثمر في بيئة استثمارية تتوفر فيها اليد العاملة الرخيصة والخبرة والمهارة والمواد الاولية حسب نوع الاستثمار، وجرى تشخيص نوع معين من الاستثمارات ذات العوائد المضمونة والسريعة لاولئك المستثمرين المترددين مثل انتاج الدبس، والحياكة اليدوية والمواد الانشائية.

في هذه الاثناء نفاجأ بحديث صريح من مسؤولي المجلس المحلي ومجلس الاعمار عن اعادة مبلغ (١٢٣) مليار دولار الى مجلس الاعلى للاعمار، وما ينطوي عليه هذا الاجراء من مضامين اقتصادية خطيرة على واقع التنمية الاقتصادية والبشرية ومن آثار في تكوين البطالة والركود الاقتصادي وعلاقته المباشرة بالحالة الامنية واهم هذه المضامين:

١- قصور المسؤولين عن الكم الاقتصادي المحلي في تحديد اطار اقتصادي او خطة اقتصادية خاصة بالواقع الاقتصادي بالمحافظة تتضمن اولويات بالمشاريع الاساسية والحيوية في المحافظة وطاقتها الاستيعابية والطاقة التصميمية والطاقة المتاحة لها.

٢- عدم استيعاب ودراسة الخصائص الاقتصادية المحلية للمحافظة ووضعها كأهداف محورية للعمل الاقتصادي التخطيطي والتنفيذي.

٣- تساهم في اضعاف المقدرة والحجة العلمية والعملية في مناقشة المختصين في الوزارات الاتحادية المركزية على زيادة التخصيصات للسنوات القادمة في تحديد حاجة المحافظة الى تاسيس واقامة المشاريع الاقتصادية والخدمية الجديدة.

٤- تتجسد الكفاءة الفنية الاقتصادية بالقدرة على تحديد امكانية الاجهزة التنفيذية (من كادر فني واداري ومالي ومحاسبي ومن معدات وآليات... المتوفرة لعام الموازنة المعنية) مع تعهدات الخطة المقترحة من قبل اللجنة الاقتصادية المصادق عليها من قبل الجهات المحلية العليا (المحافظ) و(رئيس مجلس المحافظة) و(رئيس مجلس تخطيط المحافظة).

٥- الانتباه الى ان اي سبب او تبرير يقدم (في هذا الخصوص) يعد بمثابة طرد لراس المال الوطني او الاجنبي حيث تحاول السياسة العراقية العامة جذبه الى الداخل كسياسة مركزية - لان المستثمر كما هو معروف، حساس ومراقب ذكي وجدي للمناطق التي ينوي التوجه للاستثمار فيها، حتى ان كان ضمن سذاجة الايحاء بالظهور بمظهر النزاهة بعدم التسرع في انفاق اموال الدولة في غير محلها المناسب.

الاقتصاد الأميركي ينمو بـ٤٪ في الفصل الثاني

سجل اقتصاد الولايات المتحدة معدل نمو سنوي بلغ ٤٪ في الفصل الثاني يعد الأقوى خلال أكثر من عام، مدفوعا بنمو في التجارة الخارجية وارتفاع الاستثمارات في قطاع الأعمال مما خفف آثار الضعف الذي شهده قطاع المساكن.

ويمثل الارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر زيادة منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٦ عندما وصلت نسبة النمو إلى ٤,٨٪، لكن اقتصاديين يتوقعون بطء نمو الاقتصاد الأميركي في الربع الثالث بالنظر إلى الأزمة التي أثارتها قروض الرهن العقاري في أسواق المال في الوقت الذي قد ينمو فيه الاقتصاد بنحو ٢٪ في الربع الثالث الحالي.

وقالت وزارة التجارة في تقرير إن إنفاق المستهلكين – الذي يمثل ثلثي النشاط الاقتصادي بالولايات المتحدة- انخفض في الربع الثاني ليسجل نموا بلغ ١,٤٪ وهو ما يمثل أقل من نصف الرقم الذي سجل في الربع الأول. كما انخفض معدل بناء المساكن الجديدة بنسبة ١١,٦٪.

يشار إلى أن النمو في قطاع بناء المساكن بالولايات المتحدة هو أحد المؤشرات على صحة نمو الاقتصاد الأميركي.

ويعتقد محللون أن الاحتياطي الفدرالي سوف يحاول تجنب حالة محتملة من الكساد الاقتصادي عن طريق خفض معدلات الفائدة، وهي السلاح الذي عادة ما يلجأ إليه في مثل هذه الحالة.

وبقيت أسعار الفائدة على الأموال الاتحادية –وهي الفائدة التي تتعامل بها البنوك فيما بينها- عند مستوى ٥,٢٥٪ لأكثر من عام، لكن المستثمرين يأملون أن يبدأ الاحتياطي الاتحادي خفضها بمقدار ربع نقطة مئوية ابتداء من الاجتماع القادم في ١٨ أيلول.

من ناحية أخرى قالت وزارة العمل إن عدد طلبات العاطلين عن العمل زادت بـ٣٣٤ ألفا الأسبوع الماضي، مما يمثل ارتفاعا يصل إلى تسعة آلاف بالمقارنة مع الأسبوع السابق، وبالمقارنة مع توقعات المحللين بانخفاض يصل إلى ألفين.

وتمثل أرقام العاطلين مؤشرا حول وضع سوق العمل بالولايات المتحدة.

العراق يشارك في معرض أزمير الدولي

تركيا- ازمير/حنان جاسم

بمشاركة ٢٨٦ شركة من ٤٨ دولة في العالم افتتح في مدينه ازمير بتركيا الاسبوع الماضي (معرض ازمير الدولي) بدورته السادسة والسبعين وللفترة من ٣١/٨-٩/٩/٢٠٠٧

وكان وزير الصناعة والتجارة التركي مع رئيس حزب المعارضة في تركيا ومجموعة من اعضاء البرلمان والمحافضين قد حضروا افتتاح المعرض وسط احتفال رسمي وشعبي كبيرين شهد حضور المئات من الزائرين لما يمثلة هذا المعرض من تظاهرة اقتصادية وشعبية واجتماعية يحرص اهالي ازمير على استمرارها والاحتفال بها سنويا.

وقد شارك العراق في هذا المعرض بوفد رسمي ترأسه السيد عبد الهادي رديف حسين مدير المعارض الخارجية في وزارة التجارة وممثلون عن وزارتي الصناعة والتجارة.

حيث تضمن الجناح العراقي عرض منتجات اكثر من عشرين شركة تابعة لوزارة الصناعة والمعادن وبعض منتجات القطاع الخاص والمختلط وسلع اخرى مختلفة كان من ابرزها الصناعات النسيجية، السجاد اليدوي، الادوية، الصناعات الجلدية ، الاسمدة والاسمنت فضلا عن الصناعات الكهربائية والصوفية وصناعة الاطارات والسكر مع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية.

ومن القطاع المختلط عرضت كل من شركتي الصناعات الخفيفة والالكترونية منتجاتهما التي لاقت اقبالا كبيراً كما عرضت الشركة العامة للتمور انواعاً ونماذج مختلفة من التمور العراقية المتميزة.

وعبر رئيس الوفد العراقي في اثناء لقائه السيد دوغان مدير معرض ازمير عن رغبة العراق في المشاركة بمثل هذه المحافل الدولية وما تمثله من فرصة كبيرة لتبادل العلاقات الاقتصادية والتجارية داعياً الشركات التركية الى المساهمة باعادة اعمار البنى التحتية في العراق وخاصةً في مجالي الكهرباء والماء.

من جانبه ابدى السيد دوغان استعداد تركيا للمشاركة في المعارض العراقية وخاصةً اذا ما كانت في اماكن امنه أملاً ان تشهد المرحلة القادمة في العراق مزيداً من الاستقرار والامن وبما يسهم في اظهار الوجه العراقي الحقيقي والمشرق.

مستلزمات سلامة نقل وتسويق المنتجات الزراعية

بابل / أقبال محمد

يعتبر تسويق ونقل المنتجات الزراعية من أهم الأمور في مجال وصول المنتج الزراعي للمستهلك، لذا يتطلب أن تكون وسائل النقل الخاصة بذلك نظيفة لمنع التلوث وعدم نقل المنتجات الزراعية في شاحنات استخدمت لنقل الحيوانات ألا بعد التأكد من غسلها وتطهيرها وتنظيفها جيداً مع استخدام وسائل نقل مبردة ومتابعة وصول الحاصلات الزراعية من المزرعة إلى أماكن الاستهلاك.

أعلن ذلك رئيس المهندسين الزراعيين في زراعة بابل سمير عبد حمزة وأضاف، هناك بعض المشاكل في التسويق الزراعي منها : انعدام الأشراف والرقابة بسبب غياب الجانب المؤسسي والتشريعي. وضعف الخبرات في التصدير لدى العديد من المؤسسات والجهات الخاصة بالتصدير.

ضعف التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة ومعظم المنتجات المصدرة غير مصنعة وفقاً لمواصفات التدريج للجودة والسلامة للأغذية في التجارة الدولية بغرض حماية صحة المستهلك وحث التجار للارتقاء بمتطلبات أتفاق الشروط الصحية والنباتية.وأشار السيد سمير عبد حمزة إلى أن هناك عدة مقترحات لتطوير نقل وتسويق المنتجات الزراعية :وهي تقوية القدرات الإدارية والبناء المؤسسي من خلال رفع المهارات الإدارية والقيادية واعتماد هيكل تنظيمي ووظيفي للإدارة العامة للتسويق الزراعي وتفعيل أدوات التسويق المركزية والوحدات الفرعية.

فضلاً عن جمع ونشر المعلومات التسويقية المتمثلة بإعادة تأهيل كادر التسويق الزراعي.

وتقوية وتفعيل دور الإرشاد التسويقي بالنسبة للمزارعين في مجالات التسويق وتقنيات ما بعد الحصاد.

وتشجيع أقامة قاعدة بيانات تسويقية فعالة بالتنسيق مع الاتحاد التعاوني والقطاع الخاص.

و تنظيم الأسواق ورفع كفاءة التسويق الزراعي من خلال تحضير الأسواق والمراكز وتنظيمها وتمكينها من أدارة نشاطاتها بكفاءة عالية.

وتفعيل الأنظمة والتشريعات الخاصة بالأسواق مع تقديم المساعدة الفنية للأسواق بالتنسيق مع المجالس المحلية.

واضاف قائلاً كما تتضمن تلك الاجراءات في مجال تنمية الصادرات الزراعية اهمية تأسيس وحدات مراقبة وفحص للصادرات في النوافذ الرئيسية لتصدير وتجاوز كل السلبيات التي تحد من تدفق الصادرات وأعداد إلية الفحص الخاصة بشروط الصحة والسلامة الغذائية وتحديد مناطق الإنتاج المخصصة للتصدير وإرشاد المصدرين حول الطرق الحديثة لسلامة الغذاء اضافة الى وإصدار قرار لتنظيم وتحسين الصادرات الزراعية وأعداد الإرشادات الكافية والمعلومات الفنية الخاصة بتداول وتعبئة ونقل وخدمة وإعداد الصادرات وضرورة عقد دورات تدريبية للمنتجين والمسوقين والمصدرين خاصة بتحسين الصادرات للمنافسة وشروط متطلبات السوق الخارجية.

إقتصاد مصر يسجل أسرع معدل نمو في خمس سنوات

أعلن وزير التنمية الاقتصادية المصري عثمان محمد عثمان تسجيل اقتصاد بلاده نموا بنسبة ٧,١٪ خلال السنة المالية الحالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ محققا أسرع معدل نمو سنوي منذ خمس سنوات.

وأوضح عثمان أن النمو الاقتصادي في الربع الأخير من السنة المالية الحالية بلغ ٧,٢٪.

ويأتي ذلك بعد توقع الحكومة المصرية في حزيران الماضي وصول نمو الاقتصاد نسبة ٧٪ لهذه السنة مقارنة مع ٦,٩٪ في السنة المالية الماضية.

وعزا مسؤولون حكوميون الارتفاع الأخير في النمو إلى زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وزادت مؤسسة فيتش للتصنيف تقديراتها للتصنيف الائتماني لمصر في حزيران الماضي من مستقر إلى إيجابي مع استمرار الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات.

وأشارت الحكومة الأسبوع الماضي إلى ارتفاع الفائض في ميزان المعاملات الجارية بنسبة ٥٤٪ مع زيادة الصادرات وعائدات السياحة وقناة السويس.

وذكر البنك المركزي أن صافي الاستثمارات المباشرة في البلاد ارتفع إلى الضعف السنة المالية ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ بالغا ١١,١ مليار دولار.

وأشار إلى زيادة المعروض النقدي بنسبة ١٨,٤١٪ على أساس سنوي في تموز الماضي وبلغ ما قيمته ٦٧١,٥٠٥ مليار جنيه (١١٨,٦٦ مليار دولار) مقابل ٥٦٧,١٠١ مليارا (١٠٠,٢ مليار دولار) قبل عام.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٤٥	١٢٥٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثالث بعدالالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٩/٦ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٨
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٣٧
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢٣٥
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١٠٣,٠٥٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	١٥,٠٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٣٧) دينار/ حوالات.
ب- سعر البيع النقدي (١٢٤٧) دينار/ دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٢٤,١٦٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٧٨,٨٩٠,٠٠٠) دولار.

البنكان الأوراسي والإسلامي يوقعان مذكرة تعاون مشترك

وقع بنك التنمية الأوراسي وبنك التنمية الإسلامي مذكرة تفاهم في العاصمة الكزاخية ألماتا بهدف توسيع مجالات التعاون المشترك بين الجانبين.

ونشرت وكالة الأنباء الروسية نوفوستي بيانا أصدره البنك الأوراسي تضمن أن هدف التعاون بين البنكين هو زيادة الأعمال المشتركة بين الدول الأعضاء فيهما.

وقد أسست روسيا وكزاخستان بنك التنمية الأوراسي كمنظمة مالية دولية العام الماضي، هدفها تنمية اقتصاد السوق في الدول الأعضاء ورأسمال البنك ١,٥ مليار دولار.

وأما بنك التنمية الإسلامي الذي تأسس عام ١٩٧٥ ويشمل في عضويته ٥٥ بلدا منها ست دول من الجمهوريات السوفيتية السابقة هي أذربيجان وكزاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

ويعمل البنك الإسلامي وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية على مساعدة الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في التنمية الاقتصادية.